القبضة القوية ، وسياسة شراء ضعاف النفوس . وقبل أن أختم الحديث عن هذا الفصل تجدر الاشارة الى بعض الاخطاء التي وردت في الكتاب ، فاعتقالات الضباط الحزبيين (قوميين عرب وبعثيين) التي يقول الكاتب انها جرت بعد الاعتداء على قرية السموع اواخر ١٩٦٦ (ص ١١٩) ، جرت قبل هذا التاريخ بأشهر ، حيث جرى اعتقال هذه المجموعات في نيسان ١٩٦٦ مع جملة الاعتقالات التي شملت كل القوى الوطنية آنذاك ، الا ان هذه المجموعات لم تمكث طويلا في السجن ، فقط بين شهرين وثلاثة اشهر ، واعيد معظمها الى مراكز عملها في الجيش بعد الافراج عنها ، كذلك فان مجموع المعتقلين السياسيين الذين خرجوا بموجب قرار العفو في نيسان ١٩٦٥ لم يتجاوز الـ ٥٠٠ معتقل ، وهذا الرقم اقل بكثير من الرقم الذي أورده الكاتب ٢٠٠٠ معتقل (ص ١١٨) وبالرغم من قرار العفو فقد بقي عدد بسيط من المعتقلين ولم يفرج عنهم الا بعد عدوان ١٩٦٧ .

الفصل السادس : الجيش والمقاومة الفلسطينية (١٩٦٧ — ١٩٧٠) . وفيه يعرض الكاتب بشكل سريع الاخطاء السياسية لحركة المقاومة الفلسطينية في استيعاب طبيعة تواجدها على الساحة الاردنية وما يمكن ان يولده هذا التواجد من تناقض بينها وبين النظام . وبالتالي قصورها عن مد تأثيراتها التي اوجدتها في اوساط الجماهير لتشمل قطاعات واسعة داخل الجيش . وهذه النقطة بالذات — التأثير على القطاعات الواسعة داخل الجيش — هي التي كان يجدر بالكاتب ان يركز عليها ويتعمق في اسباب عدم قيام المقاومة بهذا الدور ، فالقضية هنا ، ليست فقط في ان منظمات المقاومة طرحت او لم تطرح موضوعة اسقاط النظام الاردني واقامة حكم وطني ديموقراطي ، بل ايضا وبالدرجة نفسها من الاهمية ، كيف استوعبت الوضع الخاص للمؤسسة العسكرية الاردنية وما مثلته وما زالت تمثله في الحياة السياسية في الاردن ، ان تصور منظمات المقاومة جميعها عن تلمس طبيعة المؤسسة العسكرية ووضعها الخاص ، اوقعها في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه الحركة الوطنية الاردنية في الخمسينات وأوائل الستينات ، وهو المراهنة مجددا على قيام انقلاب عسكري . وهذا هو احد الاسباب الذي حكم اساليب عمل المقاومة داخل الجيش ، فمراهنتها على الانقلاب العسكري ، جعلها تتجه الى القوى المؤثرة في الجيش لاحداث هذا الانقلاب اي الضباط الكبار وذوي الرتب المتوسطة ، وأبدت قصورا واضحا في العمل التحريضي والدعاوي في صفوف الجيش . في حين لو ادركت المقاومة هذا الوضع الخاص للجيش الاردني ، لتأكد لها ان السياسة الوحيدة الناجعة ضد مراهنة النظام على تماسك الجيش ووقوفه الى جانبه ، هو تفتيت هذا الجيش ، باكتساب ولاء اوسع الجنود واستنهاض ولاءاتهم الوطنية وهذا يتطلب عملا تحريضيا ودعاويا وتنظيميا مستمرا ودؤوبا ، في صفوف الجيش وعلى اوسع نطاق ، ولقد كانت الفرصة مهيأة لذلك . فوجود قواعد الفدائيين جنبا الى جنب مع معسكرات الجيش ، وفي ظل حالة وطنية عامة ولدها النضال ضد العدو القومي ، كل ذلك كان يشكل ارضية مناسبة لعمل ثوري في صفوف الجيش ، لو توفر ، لتوجهت الامور في الاردن وجهة اخرى . الفصل السابع : تركة ايلول ومؤشرات الدور السياسي القادم . بالرغم من ان عنوان هذا الفصل يوحي للقارىء انه امام استنتاجات معينة استخلصها الكاتب على ضوء عرضه السابق ، الا ان القارىء يفاجأ ان هذا الفصل جاء مسلوقا . فالنتيجة الاولى التي يؤكدها الكاتب صعوبة قيام انقلاب بعد ايلول « ان مسألة قيام انقلاب عسكري على الملك في مرحلة ما بعد أيلول ظلت قضية بعيدة التحقيق » . يفهم من ذلك ، وكأن امكانية قيام انقلاب عسكري في فترة ما قبل ايلول ممكنة ، وهذا ليس صحيحا كما أوردت . والاستنتاج الثاني ربط الاتساع الكبير الذي طرأ على الجيش بعد أيلول بدوافع قيامه بمهمات خدمة السياسة الاستعمارية خارج الحدود السياسية للاردن ، وهذا صحيح ، الا ان هناك اسبابا اخرى وراء توسيع الجيش وبهذه الاعداد الكبيرة ، وهي مرتبطة بالاوضاع داخل الاردن ، وقد أشرت اليها في بداية مناقشتي عندما تحدثت عن الدور الاقتصادي غير المنتج للجيش وأثر ذلك على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الاردني . وثمة ملاحظة هامة اخرى ، فالكاتب يؤكد استمرار النظام في انتهاج « النمط الاميركي » في التعامل مع الحركة الوطنية و« القائمة على الارهاب النفسي ثم الاحتواء بالربط المصلحي والاقناع الذاتي » (ص ١٥٢) ويستدل على ذلك بالاعدامات القليلة !! التي نفذت بعد ايلول وتتابع حركات العفو !! وهنا اختلف كليا مع